

ساعة الانسحاب.. توقيت أممي جديد

العراق؛ مواجهة جديدة من أجل الحياة

□ علي عبد السادة

هذه اصعب لوعة عراقية منذ ٢٠٠٣: الانسحاب الأمريكي أت برسم وثيقة اتفاق مشترك وتأكيد لاحق من الرئيس أوباما، بينما مَعْضلة الحكومة مع بغداد تدور، ثالثة، بين تصريحات متناقضة للفرقاء. أما ضباط الميدان الأمريكيون فسيتركون الأرض مُحذرين أهلها: "المجاميع المتطرفة باقية في العراق".

المعالجة العراقية تنتشعب مع مرور الوقت، ولم يكن الحال نفسه أيام أزمة تشكيل حكومة ٢٠٠٦، ذلك لأن الساعة العراقية، اليوم، ضُبطت على توقيت استحقاقات مهمة ومتعددة في آن، علاوة على حكومة ٢٠١٠: مواجهة استحقاقات الإصلاح والتنمية، التحضير المتقن لمسك الأرض من قبل الجيش العراقي وسد الفراغ المتوقع، نفخ غبار سنوات من المحاصصة والتخندق، التفكير في تغيير عقيدة الأمن المضادة لخطر القاعدة والمليشيات، "المجموعات المتطرفة على قيد الحياة في العراق الى حد كبير".

هذا ما يقوله قائد القوات الأمريكية الخاصة

في العراق باتريك هيغنز، ولم يستغرق هذا الضابط الأمريكي سوى شهرين في منصبه بالعراق ليكتشف ذلك، ويبدو أنه عيّن هنا ليكون القيادي العسكري المشرف على عمليات الانسحاب.

وعادة ما يمتلك العسكريون الأمريكيون القدرة على "تقييم" الواقع، حيث يتمركزون، بحسب العقيدة العسكرية الأمريكية، لكن العديد من العراقيين ينظرون بكثير من الشك في دوافع مثل هذه التصريحات.

بعض المحللين العراقيين الذين ناقشت معهم (المدى) ما مسؤول اليه الامور بعد اكتمال رحيل الجيش الأمريكي يقولون كثيرا من اهمية هذه التصريحات، ويرون ان الجيش العراقي بات اكثر قدرة في التعامل مع الاخطار، وهو الامر الذي ينسجم مع ما ذهب اليه باتريك نفسه: "ليس لدى القوات الأمريكية خطة لإجراء عمليات أحادية الجانب لمكافحة الإرهاب خلال الأشهر المقبلة.. القوات العراقية باتت أكثر براعة".

لكن هل تكفي القدرة العسكرية على حل المشكل الإرهابي. الرأي العام في العراق لم يغفل، وهو يراجع مستوى

المواجهة مع القاعدة والمليشيات ووضع العراق فيها، الضربات الإرهابية التي تعرضت لها مدن البصرة والفلوجة بعجلات ملغومة وعبوات ناسفة، وارقام الضحايا المرتفعة التي خلفتها، وهم بذلك يدعون الى حزمة من الاستعدادات. ويعتقدون ان اهمها الاسراع بتشكيل حكومة تضم الجميع وتراعي فيها معايير الكفاءة والنزاهة، وان تشرع، سريعا، في معالجة ملفات عالقة على اصعدة الخدمات والتنمية الاجتماعية وغيرها.

لكن الخطر القادم الذي يسواجه الحكومة الجديدة هو جبل جديد من قياديي القاعدة، إذ تشير تقارير أمنية امريكية الى ان "بنية خلاياه مازالت سليمة". كما ان الفترة التي تلت قطع رؤوس التنظيم لجأ هذا الأخير الى عمليات الخطف والإبتزاز ليبيغي واقفا على قدميه، على ما يقول القائد باتريك.

بيد ان الأمريكيين ما انفكوا يصرحون بقدرة العراقيين على مسك الأرض بعد رحيل جنودهم. السلطات العراقية مستعدة ان تتكفل بدعم الاستقرار في البلاد" هذا قاله امس الاول الجنرال ريموند اوديرنو. وحديث هذا القائد جاء بعد

يومين من وقوع انفجارين اديا الى استشهاد ٥٠ شخصاً و اصابة الكثير.

هذه التصريحات تناولتها مراكز بحثية في العالم وترى انها مخالفة للواقع، فلام الجنرال اوديرنو لا يتطابق مع الوضع الحالي في العراق: "لن تستطيع السلطات العراقية ان تدعم الأمن بالتمويل المادي والسلاح العسكري". هذا الزعم ساقه امس الثلاثاء معد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية. ويزعّم ان الحديث هنا "ليس عن تأمين الاستقرار بالمعنى العادي من هذه الكلمة. حيث ان الدولة المستقرة يكفي ان تدعم استقرارها. اما في العراق فهي تشهد حربا حقيقية".

وبعض النظر عن الموضوعية التي يستند اليها المعهد الا ان جانباً من رؤيته جدير بالاهتمام، حيث ان الأمن واستتبابه مهرون بضمآن مستويين عدة من الاستقرار والحفاظ على درجة كافية من الأمن المجتمعي.

مراقبون ومختصون في الاستراتيجيات الأمنية يرون ان حل مشكلة البطالة وتنمية قطاع الإسكان والكهرباء، يأتي ترتيبها في لائحة الاولويات العراقية متقدمة على قضايا

لوجستية مثل تسليح الجيش ونشر اعداد اضافية من الجنود في الشوارع.

وهنا يفسر الرأي العام في العراق مخالفة التصريحات الأمريكية عشية الانسحاب للواقع، بأنها قد تكون، ان صحت مزاعمها، موجّهة لناخب الامريكي.

ولا يبدو ان تأتي هذه التصريحات في سياق الدعوة الى تأجيل او الغاء الانسحاب، الانفاقية الامنية بين البلدين في نظر كثير من المراقبين، علاوة على قوى سياسية عراقية، انجاز وطني هام، يحتاج الى اجراءات متعددة للحفاظ عليه، وهنا يرى المراقبون ان مواجهة التناقض الاعلامي الامريكي لن يتحقق الا بترتيب البيت العراقي بدءاً من العملية السياسية، وانتهاء بتعزيز الأمن والاستقرار.

لكن يبقى ان تشير الى ان التوقعات الحالية لدى اغلب القادة الامنيين ترجح ان نشن القاعدة موجات عنف جديدة، وعلى العراقيين، اليوم، الحفاظ على مستوى الأمن المنخفض، ورفعها لاحقاً، بمفردهم. لكن الخطوة الاولى على هذا الطريق: حماية جهد سياسي بُذل منذ العام ٢٠٠٣ في سبيل ديمقراطية عراقية متينة.

دعوا إلى حمايته من تأثيرات السجل السياسي

نواب لـ: الجيش العراقي قادر على تولي مهام الأمن لكنه بحاجة إلى مزيد من التدريب

□ بغداد / علي ناجي

قال النائب عن قائمة التوافق العراقية محمد اقبال ان القوات الامنية تحتاج الى تدريب اكثر وعدم تأثرها بالسجال السياسي.

واوضح اقبال في تصريح (للمدى) امس: ان الملف الامني معقد وشائك ويوجد فيه الكثير من الثغرات والمجاميع خاصة الخارجة عن القانون، اضافة الى التدخل من قبل بعض دول الجوار في هذا الشأن، مبيناً ان القوات الامنية تحتاج الى تدريب اكثر وعدم تأثرها بالسجال السياسي، او ميلها الى اي طرف معين.

واضاف النائب عن التوافق: كذلك تحتاج الى تطهيرها من العناصر المسيئة وتقنيها اكثر بشأن التعامل مع المواطن، مشيراً الى اننا نشهد هذه الايام تعاملًا غير جيد من قبل عناصر القوات الامنية. يشار الى ان قائد القوات الامنية في العراق الجنرال راي اوديرنو أكد ان القوات العراقية باتت جاهزة لتسلم مسؤولية ضمان الأمن في بلادها علماً ان عديد القوات الامنية في العراق سيخضع في نهاية آب اغسطس الى ٥٠ الف جندي.

من جانبها حملت القائمة العراقية الولايات المتحدة الاميركية المسؤولية الامنية في العراق، وقالت ان عليها ان تدرب وتجهز قواتها الامنية باحدث الاسلحة.

وقال القيادي في العراقية عبد الكريم حطاب، في اتصال هاتفي مع (المدى) امس ان امريكا تتحمل المسؤولية القانونية باتجاه انسحابها من العراق مع ان الوضع ما زال غير مستقر، ان

امريكا منذ أحداث ٢٠٠٣ عيبت في الاجهزة الامنية ودمرت البعض من مؤسساتها.

واضاف الحطاب، ان على امريكا ان لا تترك العراق لقمة سهلة لدول الجوار وغيرها من الدول، موضحة ان القوات الامنية بحاجة الى تطوير الجهاز الاستخباراتي والتدريب الحديث مع توفير كافة المستلزمات العسكرية للقوات.

وكان قائد القوات الاميركية الخاصة في العراق باتريك هيغنز قال ان المجموعات المتطرفة ما زالت موجودة الى حد كبير في البلاد، واكد لصحيفة واشنطن بوست ان المجموعات المتطرفة هي الى حد كبير على قيد الحياة في العراق.

الى ذلك أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون حيدر الجوراني ان القوات الامنية قادرة على ادارة الملف الامني في حال رحيل القوات الاميركية، وقال ان الدليل على ذلك انها حققت انجازات أمنية عالية خلال الفترة الحالية.

وعد الجوراني في تصريح لـ (المدى) امس الحديث عن قطع رؤوس الارهابيين من القاعدة في العراق مع عدم تأثير القطع على الخلايا الصغيرة من الارهابيين حديثاً غير منطقي، مبيناً ان القوات الامنية خلال الفترة الاخيرة قدمت انجازات كبيرة في عملها واستطاعت ان تبسط الأمن اكثر من السابق.

واضاف القيادي في دولة القانون، ان الانفجارات التي كانت تحدث مع تواجد قوات اميركية هائلة في البلاد قد تصل يوميا الى المئات، واننا لو ناقرن بين فترة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مع الان

وانسحاب الكثير من الاميركان وتسلم الملف الامني بايد عراقية وتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الاميركية، فهذا يدل على ان القوات الامنية لها القدرة الكبيرة على بسط الأمن في حال رحيل القوات الاميركية.

وصف الجوراني توقيع الاتفاقية بأنه يدل على تحقيق انجاز كبير لمجلس النواب السابق والحكومة الحالية.

وكان الجيش الاميركي في العراق أكد انه سيسحب (١٥) الف جندي من العراق بحلول الاول من ايلول المقبل، مؤكداً ان قرار سحب الجنود يأتي تطبيقاً لجنود الاتفاقية الامنية الموقعة بين حكومة بلاده والعراق.

وقال العميد رالف بيكر نائب القائد العام للقوات الاميركية في العراق خلال مؤتمر صحفي عقده بالمركز الاعلامي المشترك في المنطقة انه "بحلول الاول من ايلول المقبل سيتم سحب (١٥) الف جندي من العراق من اصل (٦٥) الفا منتشرين في البلاد، والابقاء على (٥٠) الف جندي فقط". وأوضح أن "قرار سحب (١٥) الف جندي اميركي من العراق جاء في اطار التزام الجانب الاميركي بالاتفاقية الامنية الموقعة بين واشنطن وبغداد، ويعكس قدرة وكفاءة القوات الامنية العراقية". وأضاف بيكر ان "انسحابنا يمثل نقطة تحول في العلاقة مع العراق، فالعلاقة التي كانت تسودها جوانب عسكرية سوف تتحول الى علاقة اكثر طبيعية تسودها الأنشطة الدبلوماسية التقليدية"، مبيناً ان "التحول في العلاقة سيركز على التعاون الاستراتيجي في المجال الاقتصادي، والدبلوماسي والاقليمي، والتعليم، وتبادل الثقافات".



رأي عام .. مراجعات لمستقبل البلاد بعد ٣٠ آب الجاري

باحثون للمدى: الإفراط في الاعتماد على الحل العسكري لن يحل مشكلة الإرهاب

□ بغداد / اياس حسام الساموك

شدد اعلاميون وباحثون عراقيون على ضرورة عدم الاعتماد على الجانب العسكري فقط في مواجهة التحديات التي قد تواجه العراق بعد الانسحاب الامريكي من العراق والذي سوف يبدأ مع نهاية الشهر الجاري، ويرى هؤلاء ان اللجوء إلى حلول أخرى على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي سيعجل الخطى الامنية اكثر فاعلية.

بمفتاح الحل حيث لا يستطيع اي دولة ان تتمتع بالاستقرار ما لم يكن هناك نظام سياسي مستقر. اما عن الحلول الاقتصادية يقول فياض ان هذه المسألة كانت واضحة وخصوصا في فترة الدعاية الانتخابية حيث كان لكل مرشح برنامج اقتصادي يروج له ومن خلال البرامج الاقتصادية الرصينة نستطيع مواجهة هذه التحديات.

المشكلة ثقافية!

الأكاديمي د. جليل وادي يذهب في حديث لـ"المدى" امس الى ان الحل العسكري لا يكفي لمواجهة الاخطار التي يمكن ان تقع بعد الانسحاب مالم تكن هناك حلول أخرى سياسية واقتصادية أنية وثقافية واجتماعية على المدى ابعده، مضيفاً انه من الناحية السياسية كان يفترض على الفرقاء والمؤثرين على المشهد السياسي العراقي ان يؤسسوا لصالحة وطنية حقيقية كونها حاجة اساسية للمشكلة العراقية

خطط متكاملة

عميد العلوم السياسية في جامعة بغداد د.عامر حسن فياض يرى ان الحلول العسكرية غير كافية حيث اشار في حديث لـ"المدى" الى اهمية الاعتماد على خطة متكاملة وشاملة في مواجهة التحديات التي قد تصعب بالعراق بعد الانسحاب وخصوصا مع وجود اخطار عديدة. فياض يشدد على الحل السياسي واصفا اياه



إلغاء قيادة القوات المشتركة

البنّاغون يخفض ميزانية الحرب عشية الانسحاب من العراق

□ واشنطن / وكالات

اعلنت الحكومة الامريكية سلسلة من الاجراءات الرامية إلى خفض نفقات عمل البنّاغون وتوفير مليارات الدولارات في ميزانية الدفاع. ويأتي هذا القرار عشية الانسحاب من العراق، فيما تستعد الوحدات العسكرية الى تحويل مهامها القتالية الى جوانب التدريب. وقال وزير الدفاع الامريكي روبرت غينس ان احدي دواشر القيادات العشرة الكبرى في الجيش الامريكي، وهي قيادة القوات المشتركة، سيتم الغاؤها. كما أعلن عن خفض الميزانية السنوية للمتقاعدين الخارجيين بنسبة ١٠٪ في العام القادم، وتضم قيادة القوات المشتركة حوالي ٥٠٠ شخص من العاملين فيها وتقوم بخدمات تدريب قوات من مختلف فروع الجيش الامريكي على العمل معا. واوضح غينس في مؤتمر صحفي إن الميزانية السنوية لهذه القيادة تبلغ ٢٤٠ مليون دولار. وقال غينس إن هذه التخفيضات ضرورية كي يتمكن الجيش من توفير الاموال اللازمة لعمليات الإصلاح فيه بعد سنوات من الحروب. وشهدت ميزانية عام ٢٠١١ للبنّاغون، الذي استبعد من تجديد النفقات الذي قرره الابرار الاميركية، زيادة بسيطة لتصل إلى ٧٠٠ مليار دولار بما في ذلك نفقات الجيوش الحربي في العراق وافغانستان. وأشار غينس إلى أن هذه الاجراءات ستشمل الغاء ما لا يقل عن ٥٠ منصباً عسكرياً قيادياً كبيراً، وقال "نتوقع أن هذا الجهد سيفتضي على الاقل إلغاء ٥٠ منصباً لجنرال وضابط كبير و١٥٠ منصباً تنفيذياً كبيراً خلال العامين القادمين". وأضاف "ستمثل هذه القطوعات نسبة ٥٠ بالمائة من مجمل النمو في المناصب العسكرية والمدنية الكبرى منذ عام ٢٠٠٠... وهذا هو الحد الأدنى". وكان جينس قد أعلن شهر حزيران الماضي عن عزمه على توفير ما قيمته مائة مليار دولار من ميزانية

لوسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني هو الجانب السياسي إذ اعطته الكم الاكبر من المساحة، وادي يشدد على عدم امكانية الاعتماد على الجانب العسكري فقط بدلالة استمرار العنف على الرغم من مرور سبع سنوات من التغيير صحيح ان الدعم يأتي من وراء الحدود ولكن الايدي المنفذة اغلبها عراقية.

قرار الدولة

الإعلامي صباح محسن يعتقد في حديث لـ"المدى" بوجود عدة حلول اقدمت عليها الدول ذات التجربة الديمقراطية واول هذه الحلول تنظيم عمل الاحزاب بتشريعات خاصة وتحديد ذلك التي تمتلك ميليشيات وبالتالي محاسبة تلك الاحزاب التي لا تلتزم بالتشريعات، محسن يرى ان العراق ومنذ تأسيس الدولة الحديثة سنة ١٩٢١ يمتلك بنيات متعددة فنجد في المجتمع تداعيا في البناء النفسي والاجتماعي فنحن الان نرى اننا نحتاج الى قرار دولة.

اما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فهي حلقات اعلامية لاغير، دورها يكون تكميليا وليس اساسيا اي ليس لتنفيذ القرارات فالتنفيذ يكون من خلال اجهزة الدولة. محسن يشدد على ان الحل العسكري غير كاف للتعامل مع الحالة العراقية بعد الانسحاب.

الدور المدني

جمال الجواهري عن جمعية الامل يذهب الى ضرورة اشراك جميع الاطراف في مواجهة التحديات التي ستقع بعد الانسحاب ويضيف لـ"المدى" ان اي خطر يطرا على اي دولة يستوجب منها كل المعنيين بالامر نشر الوعي الجواهري يرى ان الحل العسكري لا يؤدي الدور المطلوب منه مالم يقترن بحلول اخرى فالدور المدني هو الالم وان اشراك الجهات المعنية يكون كشرائح مع الحكومة لا تابع لها. اما بشأن الخدمات فقد شدد الجواهري على ضرورة توفيرها فالوضع الخدمي العراقي سيء للغاية وهذا الامر تستغله المنظمات الارهابية لتنفيذ اي عمل ارهابي فهي تعمل على استمالة الناس لها. وان وجود الخدمات يعزز الثقة بالحكومة اما الجانب الاخير فهو الجانب السياسي فينبغي تشكيل حكومة وطنية باسرع وقت كون الوقت يدهامنا.

التجارة؛ خبر حريق مخازن التجارة عار عن الصحة

□ بغداد/ المدى

نفث وزارة التجارة الخبر الذي بهت موقع السومرية نيوز نشرته (المدى) نقلا عن الموقع امس الاول بشأن نشوب حريق في مخازنها في منطقة الطوبجي، التجارة وصفت في بيان لها الخبر بغير الدقيق وقالت انه عار عن الصحة، كون مخازن التجارة لم تتعرض الى اي حريق، انما الذي حصل هو حريق في مكان للغاية قرب

المخازن. الوزارة اكدت انها قامت وفور علمها بالخبر بتشكيل قوة من حماية الوزارة واطلعت على المكان ولم تجد في الموقع اي حادثة حريق. الوزارة عبرت عن استغرابها من عدم قيام الجهة التي بفت الخبر سواء بالاتصال بالجهات الاعلامية والادارية المعنية بالامر او عمليات بغداد والاجهزة الامنية حتى تتأكد من صحة المعلومة.

الوزارة وفي معرض ردها على ما نشر من خبر طلبت من ادارة موقع السومرية نيوز التحقق من مصدر المعلومة كما ابنت استعدادها عن اطلاق المراسل الذي نشر الخبر على المخازن بغية التأكد بنفسه. كما اهابت بوسائل الاعلام الى التأكد والتحقق من المعلومات قبل نشرها من خلال الاتصال بالجهات الاعلامية المسؤولة بغية التأكد من صحة الأنباء.